توجهات الإستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا

حسيبة مخبي، باحثة دكتوراه،
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة الجزائر3، الجزائر

الملخص:

يناقش هذا المقال الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، باعتبار الشرق الأوسط كإقليم مركزي يمثل نقطة تقاطع مصالح مختلف القوى الدولية الكبرى في النظام الدولي الراهن: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، والاتحاد الأوروبي –هذا من ناحية–، وعلى اعتبار روسيا كقطب دولي يسعى إلى استعادة دوره على الساحة الدولية من ناحية أخرى.

وقد شكلت الثورات العربية بصورة عامة والثورة السورية بصورة خاصة المجال الذي برزت فيه عودة روسيا كفاعل مؤثر في التوازنات الإقليمية والدولية، من خلال مواقفها المختلفة تجاه هذه الثورات، وتأييدها العلني للنظام السوري الذي تعزز بتدخل ميداني –عسكري.

الكلمات المفتاحية:

الشرق الأوسط – التوازنات الدولية – الإستراتيجية الروسية – الثورات العربية – الأزمة السورية.

Résumé :

Cet article traite la stratégie russe face à la région du Moyen Orient, en considérant le Moyen Orient comme un territoire géostratégique constituant un point d'intersection des intérêts des grandes puissances dans le système international actuel : Les Etats -Unis d'Amérique, la Russie, la Chine, l'Union-Européenne. Et Aussi, estimant que la Russie est un pôle qui peut jouer un rôle positive dans le monde ,cherchant aujourd'hui sa place dans la géopolitique mondiale pour retrouver son statut de puissance.

Par ailleurs, les révolutions arabes et la révolution syrienne en particulier, ont contribué à la création d'un champ de retour de la Russie au Moyen-Orient comme un acteur indispensable influant les équilibres régionaux et internationaux.

Les mots clés:

le Moyen-Orient - les équilibres internationaux - la stratégie russe - Les révolutions arabes - la crise syrienne.

مقدمة:

لم تحظ منطقة الشرق الأوسط، في أي وقت، بفرصة الاستقلال الكامل عن القوى الكبرى الحاكمة في النظام العالمي، وكثيرا ما كانت التغيرات الإقليمية في المنطقة تعكس تغير النظام العالمي، سواء في طبيعته وهيكله، أو في أطرافه الرئيسية وتبدل مواقعها داخله. لكن ظلت الولايات المتحدة الأمريكية، لما يقرب من ثلاثة عقود متصلة، تحتل صدارة القوى الكبرى المؤثرة في الشرق الأوسط، بل كانت تنفرد تقريبا بدور "الراعي الرسمي" لمجمل قضايا وتطورات المنطقة[1]، بيد أن تغيرا جوهريا بدأ يحدث أخيرا، حيث أعادت روسيا تطلعاتها إلى منطقة الشرق الأوسط، ففي السنوات الأخيرة،تبنت روسيا مواقف في سياستها الخارجية أحيت التطلعات بعودة التوازن إلى قمة العالم، وكانت خطوات ومواقف السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط واضحة خاصة إزاء الملف السوري من خلال استمرار دعمها لنظام بشار الأسد.

انطلاقا منه، سنحاول من خلال هذا المقال دراسة أهداف ومصالح الإستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مع تحليل مواقفها تجاه الثورات العربية بصورة عامة والثورة السورية بصورة خاصة.

أهمية وأهداف البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يعالج أحد المواضيع الأساسية في العلاقات الدولية، وهو تنافس القوى الكبرى على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط والتي تعتبر منطقة جيواستراتيجية هامة، وتهدف الدراسة إلى إبراز سعي روسيا إلى استعادة دورها الإقليمي والدولي من بوابة تدخلها المباشر في سوريا لتتحول إلى طرف هام في الأزمة تسعى من خلال إدارتها إلى تحقيق العديد من الأهداف والمصالح الإستراتيجية والاقتصادية.

إشكالية البحث: ما هي أهداف الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وما هي أبعاد تدخلها في الأزمة السورية؟

منهج البحث:

لأن موضوع الدراسة متعدد المتغيرات، فقد تم اعتماد منهجية مركبة لإيجاد إطار شامل للتحليل، فكان استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الأهداف الروسية في منطقة الشرق الأوسط وتحديد موقفها من الثورات العربية، إلى جانب الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع المسار التطوري للإستراتيجية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وتأثرها بالتحولات الدولية، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة للوقوف على واقع الأزمة السورية والموقف الروسي منها.

---

[1]- سامح راشد، **عودة الشرق الأوسط الجديد**، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، أفريل 2017،على الرابط الالكتروني:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/112/12065

محاور الدراسة:

1- تحولات الإستراتيجية الروسية: فترة ما بعد الحرب الباردة
2- الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الروسي: نقطة تقاطع المصالح
3- توجهات الموقف الروسي من الثورات العربية: محاولة إحياء الدور
4- الموقف الروسي من الأزمة السورية: بين التسوية والتصعيد

المحور الأول: تحولات الإستراتيجية الروسية: فترة ما بعد الحرب الباردة

لعل أهم معضلة خارجية واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي في ديسمبر سنة 1992 هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل الانهيار الشامل لوريثة الاتحاد من ناحية، وفي ظل النظام الدولي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، وبالتالي أصبح من الضروري على روسيا أن تصوغ سياسة خارجية للتعامل مع الوضع الجديد[1].

وما تجدر الإشارة إليه أن توجهات السياسة الخارجية الروسية شهدت عدة تحولات، ارتبطت بشخصية صانع القرار أي الرئيس باعتباره هو مركز الثقل في عملية صنع القرار في روسيا، وله دور كبير في توجيه النشاط الخارجي لأنه أهم قطاع في السياسة العامة[2]، وأداة لتحقيق المصلحة القومية، وهذا ما يبرر وصف النشاط الخارجي الروسي بالسياسة الخارجية الشخصانية، وعلى اعتبار أنه مر على روسيا ثلاث رؤساء منذ سنة 1992. فسندرس في هذا المحور توجهات السياسة الخارجية لكل منهم بدءا "بيوريس يلستين"، "فلاديمير بوتين"، ثم" ديمتري ميدفيديف".

1-توجهات السياسة الخارجية الروسية في عهد بوريس يلستين (1992–2000) :

بوريس يلستين[3] هو أول رئيس يحكم روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تم انتخابه في جوان 1991 وكان من التيار الإصلاحي المعارض للتيار الشيوعي وتيار البرسترويكا، أما توجهاته الخارجية فيمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى** (ذات التوجه الأوروبي الأطلنطي): ركز فيها على النقاط التالية:

---

[1]- محمد السيد سليم، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، (العدد 170)،أكتوبر 2007، ص 40.

[2]- Caroline Ibos-Hervé, « **Les diplomates russes et la politique étrangère** », Etudes du CERI, no 32, octobre 1997, p 22.

[3]- هو بوريس نيكولاي فج يلستين ولد سنة 1931 بييكاتيبرغ في منطقة الأورال، وفي عام1989 تزعم التيار الإصلاحي ثم انتخب رئيس البرلمان في 1990فاكتسب بذلك شعبية مكنته من الوصول إلى السلطة في عام 1991.

1- أهمية إدماج روسيا مع الحضارة الغربية وبالتحديد مع مجموعة حلف الأطلنطي، باعتباره الوسيلة الوحيدة لتمكين روسيا من النهوض اقتصاديا.

2- الاعتراف بأن روسيا قد أصبحت قوة دولية عادية، ويتطلب ذلك أن تتبع سياسة تتفق مع هذا الواقع.

1- الاتجاه غربا وإتباع سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقي دول الكومنولث الدول المستقلة بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية.

4- التركيز على التحالف مع الولايات المتحدة من منطلق القبول بالمنظور الأمريكي للعلاقات الدولية وإعطاء التنازلات من طرف واحد، وكان أول تطبيق لذلك هو زيارة يلستين للولايات المتحدة في فبراير سنة1992، ففي تلك الزيارة، أشار "يلستين" إلى أن روسيا تسعى لبناء سياسة خارجية غير أيديولوجية، وأنها ستبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا، وعرض على الولايات المتحدة بناء درع عالمية ضد الصواريخ تحمي العالم الحر وتعتمد على تكنولوجيا أمريكية -روسية. وأكد "يلستين" أن روسيا لن تصوب صواريخها النووية صوب المدن والقواعد العسكرية الأمريكية، فأمريكا لم تعد عدوا محتملا لروسيا، بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية، وجسد يلستين هذا كله في "وثيقة التعاون الأمريكي – الروسي" التي وقعت في كامب ديفيد في فبراير سنة 1992 بينه وبين الرئيس الأمريكي بوش.

وقد سيطر هذا التوجه على سياسة روسيا الخارجية بعد ديسمبر سنة 1991 وتطبيقا له، سعت روسيا إلى طمأنة الغرب إلى نياتها من خلال سياسة تقديم التنازلات المنفردة والنزع المنفرد للسلاح، والتعاون العسكري مع الغرب، وقد تمثل ذلك في المناورات المشتركة للأسطولين الأمريكي والروسي في البحر المتوسط في فيفري سنة 1992، كذلك وافقت روسيا على فرض العقوبات على يوغوسلافيا، والعراق، وليبيا.

والأهم من ذلك أن روسيا اقترحت علي الولايات المتحدة في أفريل سنة 1993المشاركة في نظام الدفاع الصاروخي المسمى(TRUST)، وهو المشروع الذي يقوم على فكرة إطلاق أشعة البلازمويد على المنطقة الفضائية المحيطة بالصواريخ المهاجمة، بحيث يتم إخراجها عن مسارها وتدميرها في الفضاء الخارجي قبل وصولها إلى أهدافها[1].

[1]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 41.

وقد واجه "يلستين" معارضة سياسية قوية لتوجهه الأوروبي – الأطلنطي، تمثلت في معارضة الحزب الشيوعي الروسي، والأحزاب القومية، ما جعله يغير توجهه خاصة مع ظهور متغيرات جديدة وهو ما تجسد في المرحلة الثانية[1].

- **المرحلة الثانية**: وتمثلت أهم ركائزها في:

1- أن روسيا هي دولة أوروبية – آسيوية (أوراسية)، وبالتالي فإن عليها أن توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم، ففي العالم الأوراسي تقع روسيا وتكمن مصالحها، كما أنه من هذا العالم تنبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي، ومن ناحية أخرى فإن الغرب لن يخرج روسيا من أزمتها، لأنه حريص على بقاء روسيا دولة ضعيفة لأطول فترة ممكنة، والدليل علي ذلك أن الغرب لم يقبل إدماج روسيا في مؤسساته، والواقع أن هذا الشعور بالإهانة قد عبر عنه "يلستين "[2] ذاته حين قال مخاطبا الغرب، "إن روسيا لا توضع في غرفة الانتظار".

2- إن روسيا ينبغي أن تعمل على التكامل مع دول الخارج القريب، والدول المجاورة، مثل إيران وتركيا والصين، والهند، واليابان.

3- قررت روسيا أن تجمد من طرف واحد "معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا"، والتي تضع قيودا على نشر المعدات الحربية جنوبي روسيا، وأصدر يلستين مرسوما يقضي بأن تسعى روسيا إلى التأكد من أن دول الكومنولث تتبع سياسة صديقة مع روسيا، ووضع قوات روسية في تلك الدول،كما بدأت تتبع سياسة الضغط على تلك الدول من خلال التأثير في قدرتها على تصدير النفط عبر أراضي روسيا (كازاخستان وأذربيجان).

وفي ديسمبر سنة 1994 غزت روسيا جمهورية شيشينيا، بادئة بذلك عهد استعمال القوة العسكرية ضد مصادر التهديد للأمن القومي، وفي الشرق الأوسط عقدت مع إيران صفقة بناء مفاعل نووي في بوشهر، وانتقدت علنا السياسة الأمريكية تجاه العراق، وتبادلت الزيارات مع المسؤولين العراقيين، وبدأت في بناء مسافة بين سياستها وسياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، وهو ما تمثل في الدعوة إلي عقد

---

[1]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 40-41.
[2]- أنظر أيضا:

ROMER Jean-Christophe, **"La politique étrangère russe sous Boris Eltsine"**, AFRI2001,volume II, Disponible sur ≤http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/romer2001.pdf

مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بعد مذبحة الفلسطينيين في الخليل في 4 فيفري سنة 1994 التي ارتكبها متطرف صهيوني[1].

2-توجهات السياسة الخارجية في عهد فلاديمير بوتين (2000–2008):

تسلم فلاديمير بوتين[2] زمام سلطته من الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلستين، الذي أعلن استقالته في 31 ديسمبر 1999، أي قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 4 جويلية 2000، وتم تقديم موعد الانتخابات بموجب الدستور الروسي الذي يحدد طول الفترة الانتقالية بما أقصاه ثلاثة أشهر، وجاء قرار مجلس الاتحاد للبرلمان الفدرالي الروسي وحدد موعد الانتخابات بتاريخ 26 مارس 2000[3]، وهو تاريخ بداية عهدة الرئيس "بوتين" الذي تولى زمام السلطة لمدة عهدتين متتاليتين من سنة 2000الى سنة 2008.

وخلال هذه الحقبة تميزت توجهات السياسة الخارجية الروسية بما يلي:

1- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة ، والنظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية، وقد عبر بوتين عن ذلك بقوله: "إن روسيا تصون قيمها الخاصة و تحميها وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص إلى الديمقراطية ...، وأنه لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا، كما أن روسيا لن تتسامح مع أي محاولة لتغيير الحكم بالصورة التي حدثت في الجمهوريات السوفييتية السابقة[4]".
2- توطيد التعاون مع دول الكومنولث على جميع المستويات وخاصة الجوانب الإنسانية والاقتصادية والأمنية.
3- ركز على دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، موضحا أن قرارات الأمم المتحدة تتخذ بصعوبة في كثير من الأحيان، و يتم تجاوز الأمم المتحدة لذلك دعا إلى ضرورة تعميق دورها وتطويرها وأن روسيا مستعدة لذلك[5].

---

[1]- للمزيد حول بوريس يلستين انظر:ليونيد مليتشين، **تاريخ روسيا الحديثة من يلستين إلى بوتين،** ترجمة طه الولي، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة،سوريا،2001،ص ص55-56.

[2]- فلاديمير وفييتش بوتين ولد سنة 1954بمدينة" سانبيترسبرغ" تقلد العديد من المناصب قبل أن يتم انتخابه كرئيس عام 2000

[3]- لمى مضر الإمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 163.

[4]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص43.

[5]-أيمن خيري، **بوتين: الأمم المتحدة هي الآلية الشرعية الدولية الوحيدة**، على الرابط الالكتروني: <www.alriyadh.com>

4- اقترح ضرورة خفض ثلثي الترسانة النووية الروسية على الأقل إلى المستوى الأدنى الضروري للحفاظ على التوازن الاستراتيجي في العالم، كما ركز على تطوير الأسلحة الإستراتيجية مشيرا إلى أن ظهور النزاعات الإقليمية قد يضطر روسيا إلى حلها من خلال جيش اختصاصي متطور[1].

5- معارضة الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 بدون ترخيص من مجلس الأمن، كما انتقد بوتين السياسة الانفرادية والأحادية للولايات المتحدة و طالب بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي أي متعدد الأقطاب، وتقوية دور القانون الدولي،كما عارض إنشاء الولايات المتحدة للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك، حيث اعتبر أن الدرع والمحطة موجهتان إلى روسيا، وردا على ذلك أعلن في خطابه السنوي أمام الجمعية الاتحادية الروسية في 26 أفريل 2007 عزم روسيا تجميد عضويتها في معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا عام 1999 (وكان يلستين قد فعل ذلك بالنسبة لاتفاقية 1990 وتراجع عنه) إلا أن الدول الجديدة في حلف الأطلنطي لم توقع الاتفاقية، مما يهدد الأمن القومي الروسي، وفي 13جويلية 2007 وقع بوتين قانونا ينص على أن ظروفا استثنائية تحتم تجميد تطبيق الاتفاقية.

6- السعي إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، ومطالبة الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية في أوزبكستان وقيرغيرستان، وبالفعل نجحت في إنهاء الوجود الأمريكي في تلك الدولة.

7- السعي إلى بناء مشاركة إستراتيجية مؤسسية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، مع السعي إلى إعطاء المنظمة بعدا عسكريا[2].

3- توجهات السياسة الخارجية الروسية في عهد ديمتري ميدفيديف(2008-2012):

تسلم الرئيس الروسي الجديد مهامه في 7ماي 2008، ليصبح ثالث رئيس روسي في حقبة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ويوصف "ميدفيديف"[3] بأنه تكنوقراطي ومتمرس في الاقتصاد والأعمال، ويصنف ضمن الجناح الليبرالي في الكرملين في مقابل جناح الأقوياء المشهورين في روسيا بتسمية siloviki[4]، وبالنسبة لتوجهات "ميدفيديف" الخارجية فقد جاءت استمرارية لخلفه "بوتين"، حيث ركز على نفس مبادئه و هي:

[1]-أنظر أيضا:
Thomas gomart, **Vladimir poutine ou les avatars de la politique étrangère russe**, politique étranger, 3-4 /2003, p 30.

[2]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 44.

[3]- هو ديمتري أناتولييفيتش ميدفيديف ولد عام 1965 في سانت بطرسبرغ ويصنف ضمن الجناح الليبرالي في الكرملين.

[4]-وهم جهاز (الكي جي بي) المسيطرون على الجيش و الشرطة و أجهزة الأمن.

1- أن روسيا تبني سياستها الخارجية في إطار احترام مبادئ القانون الدولي، الذي تعده الأساس والمرجع لتنظيم جميع العلاقات الدولية.

2- العمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب والرفض المطلق لعالم يحكمه القطب الواحد لأنه سيكون عالم غير مستقر ومهدد بالصراعات الدولية.

4- عدم الرغبة الروسية في الدخول في أي شكل من أشكال الصراع مع أي دولة من دول العالم والعمل على تطوير علاقات روسيا الخارجية مع جميع دول العالم المهمة والمؤثرة في أوروبا و أمريكا وآسيا بكل الوسائل الممكنة[1].

5- بناء السياسة الخارجية على أساس المحافظة على مصالحنا الاقتصادية، وإعطاء أهمية للعلاقات ببلدان كومنولث الدول السوفيتية المستقلة سابقا[2].

ما تجدر الإشارة إليه، أنه ومنذ تولى بوتين السلطة في مطلع عام 2000 وهو محور السياسة الروسية، حتى عندما فاز ديمتري ميديفيديف في انتخابات رئاسة 2008 فقد كان يسير على نهج فلاديمير بوتين وعمل بوتين في هذه الفترة رئيس للوزراء، إلى أن عاد لمنصب الرئاسة مرة أخرى في انتخابات ماي 2012 والذي لايزال يشغله.

وبهذا الاتجاه قدمت وزارة الخارجية الروسية منذ عام 2000 ورقة أفكار حول السياسة الخارجية الروسية، أهمها أنه على روسيا أن تتخلى عن فكرة الاتحاد السوفياتي السابق، وأن تفكر عوضا عن ذلك بتعزيز مصالحها الاقتصادية[3]، فقد اقتنعت روسيا أن منطق الاتحاد السوفياتي السابق في رؤيته للعالم والتي تقوم على القدرات العسكرية والتوسع الجغرافي قد انتهى، وأن الوقت الحالي ينبغي التعامل فيه بمنطق جديد هو منطق الدولة الكبرى التي تعتمد بالأساس على منطق القوة الاقتصادية، والتنافس على الأسواق العالمية والعودة إلى الساحة الدولية من باب الاقتصاد[4].

---

[1] - للمزيد حول السياسة الخارجية الروسية أنظر:

Olga Oliker,KeithCrane,**Russian Foreign Policy: Sources and Implications,**Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, Published by rand corporation,2009.

[2]-لمي مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية،مرجع سابق، ص ص 184-185.

[3]-شيفتسوفاليليا، **روسيا بوتين**، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005 ،ص 189-190.

[4]-بن خليف عبد الوهاب، **العلاقات الروسية الأوروبية والعمق الاستراتيجي المتبادل**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،على الرابط الالكتروني:

www.univ-chlef.dz/ratsh/la_revue_N.../article_09.pdf

من خلال هذا المحور نصل إلى أن توجهات السياسية الخارجية الروسية – ورغم اختلاف الشخصيات– إلا أنها تسعى لتحقيق هدف واحد وهو استعادة روسيا لمكانتها كقطب دولي، وهو ما يظهر لنا من خلال الإستراتيجية التي اتبعتها بعد الحرب الباردة لمحاولة إحياء دورها ونفوذها خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

المحور الثاني: الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الروسي: نقطة تقاطع المصالح

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة هامة من بين مناطق العالم المختلفة، نظرا لما تتسم به من أهمية جيوبوليتيكية، وإستراتيجية واقتصادية، ما جعلها محط اهتمام العديد من القوى الدولية عبر التاريخين القديم والحديث المعاصر، فمن يسيطر عليها يستطيع أن يتحكم في عدة مناطق من العالم[1]، وروسيا كغيرها من الدول الكبرى وجهت اهتمامها لهذه المنطقة لما تحظى به من أهمية في إستراتيجيتها المستقبلية.

1– في مفهوم الشرق الأوسط:

يرجع مفهوم الشرق الأوسط إلى رجل الاستخبارات البريطاني الجنرال "توماس ادوارد غوردون" (TOMAS EDWARD GORDON)1832–1914، و الذي كان أيضا مديرا للبنك الإمبراطوري الفارسي ، في مقالة كتبها عام 1900، ينبه فيها الحكومة البريطانية إلى الخطر الروسي على المصالح البريطانية في الهند[2].

يرى برنارد لويس(Bernard Lewis) إن تعبير الشرق الأوسط ظهر للمرة الأولى سنة 1902، إذ أطلقه المؤرخ البحري الأمريكي الفريد ماهان (Alfred Mahane)[3] ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي[4]، وذلك عند مناقشتها لإستراتيجية بريطانيا البحرية في مواجهة التحرك الروسي في إيران، ومخطط ألمانيا في وضع خط للسكك الحديدية يربط بين برلين وبغداد.

[1]–علي وهب،**الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط:التآمر الأمريكي–الصهيوني**،شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،بيروت، 2015، ص 79.

[2]–محمد علي حلة،**موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية(1918–2008)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2014، ص 546.

[3]–استخدم عبارة الشرق الأوسط في مقال له بعنوان: « The Persian Gulf And International Politics,NationalReview(London 1902)

[4]–برنالد لويس، **العرب والشرق الأوسط**، ترجمة نبيل صبحي، بيروت،1963، ص 11.

حيث عبر ماهان عن مفهوم الشرق الأوسط:"بأنه المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي، ولكنه لم يحدد البلاد التي تدخل في نطاق تلك المنطقة[1]، ومن ثم تم تبني هذا المصطلح في جريدة التايمز اللندنية ومن ثم الحكومة البريطانية، وبعدها شاع استعماله.

وعموما ارتبط هذا المصطلح بالفكر الاستعماري الانجليزي ويدل على تعبير سياسي هدفه إدخال دول غير عربية إلى المنطقة وتجنب استخدام مصطلحات مثل: المنطقة العربية، الوطن العربي وذلك لمحاربة القومية العربية.

وقد تنوعت أراء الباحثين ومراكز الأبحاث والدراسات داخل المنطقة وخارجها حول تحديد دقيق لمفهوم الشرق الأوسط،والدول الداخلة في نطاقه، وفيما يلي موجز عن أهم التعريفات المقدمة لمنطقة الشرق الأوسط:

- معهد الشرق الأوسط في واشنطن يحدد منطقة الشرق الأوسط بشكل يجعلها تتطابق مع العالم الإسلامي، أي من المغرب إلى اندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان.في حين أن المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية يعرفها[2]:بأنها تشمل: إيران، تركيا، شبه الجزيرة العربية، منطقة الهلال الخصيب، مصر، السودان، قبرص.
- مجلد الشرق الأوسط الذي يصدر سنويا في لندن فإنه يحدد جغرافيا الشرق الأوسط بأنها تضم تركيا وإيران وقبرص والهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية والعراق ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان[3].
- موسوعة السياسة ترى أن الشرق الأوسط مصطلح غربي استعماري كثر استخدامه خلال الحرب العالمية الثانية، وهو يشمل منطقة جغرافية تضم:سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، الخليج العربي، مصر، تركيا، إيران، ويتوسع ليشمل أفغانستان، قبرص[4].
- دائرة معارف العالم الأمريكية تذكر أن الشرق الأوسط يشمل الدول التالية: البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل (فلسطين المحتلة) ، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات، اليمن[5].

---

[1]- نصري ذياب خاطر،**الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا** ،الجنادرية للنشر والتوزيع 2001 ص263 .

[2]-ناظم عبد الواحد جاسور،**موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي، عمان،2004،ص 225-226.

[3]- عمر كامل حسن، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي**،دار رسلان، سوريا،2008،ص26.

[4]-عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء 03،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى للنشر والتوزيع،بيروت ،1982،ص 456.

[5]- ممدوح محمود مصطفى منصور،**الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**،دم ن:مكتبة مدبولي،دس ن،ص41.

ومن خلال التعاريف المقدمة نستخلص النقاط التالية:

- إن تسمية هذه المنطقة بالشرق الأوسط في الكتابات الغربية، لا ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، ولكن سميت دائما من حيث علاقتها مع الآخر أو الغير، وإن الهدف من ذلك سياسي، يترتب عليه دائما إدخال دول غير عربية للمنطقة، وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها[1]، فالهدف من هذه التسمية هو تفكيك الوطن العربي وعدم اعتباره وحدة جغرافية واحدة، وإنما إدخال دول غير عربية في تركيبته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي طرح مشروع الشرق أوسطية.
- إن الشرق الأوسط في الكتابات الغربية يبدو كمنطقة تضم خليطا من القوميات والسلالات والأديان و الشعوب واللغات، القاعدة فيه هي التعدد والتنوع ليس الوحدة أو التماثل[2].
- إن سبب عدم الاتفاق على تحديد معين لمصطلح الشرق الأوسط، يرجع إلى غياب المعيار الموضوعي لتحديد نطاق النظام الإقليمي الشرق أوسطي،وأنه تعبير استراتيجي دو صلة بتخطيط استراتيجيات الدول الكبرى، والرؤية التي تطرحها كل منها لمشاكل المنطقة وأمنها القومي، الأمر الذي يؤكد كونه مصطلحا سياسيا في نشأته واستخدامه، وهذا ما ذهب إليه المفكر "برنارد لويس في مقالته الشهيرة:"إعادة التفكير في الشرق الأوسط"[3].

على الرغم من وجود اختلافات في ضبط مصطلح الشرق الأوسط كما سبق وذكرنا، أصبح هناك اتفاق على أن الشرق الأوسط الحقيقي أو ما يسمى "بمنطقة دول القلب "هي الدول من مصر إلى الخليج العربي ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي، أما الدول الأخرى والتي اختلفت الآراء حول اعتبارها ضمن نطاق المنطقة فهي تعرف بالدول الأطراف أو دول الهامش(periphery states).

2– الأهداف الروسية في منطقة الشرق الأوسط

يذكر "فيكتور بوسفاليك" نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط والمبعوث الخاص للرئيس الروسي السابق "بوريس يلستين" إلى المنطقة العربية " أن البعض لا يقدر دائما أهمية الشرق الأوسط بالنسبة

---

[1]–ناظم عبد الواحد جاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007، ص 159.

[2]–محمد علي حلة، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية (1918–2008)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2014، ص 547.

[3]-Bernard Lewis,"Rethinking The Middle East", foreignaffairs,https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/1992-09-01/rethinking-middle-east

لروسيا، فالولايات المتحدة تبعد آلاف الأميال عن المنطقة، لكن لا أحد يشكك في مصالحها الإستراتيجية...إن هذه المنطقة مهمة لروسيا وهي جار قريب ليس بالمعنى الجغرافي فحسب، بل بالمعنى الجيو-استراتيجي و الجيو-اقتصادي أيضا"[1].

1- الأهداف الإستراتيجية والأمنية:

- اتجاه روسيا إلى تعزيز تواجدها في البحر الأسود والبحر المتوسط بعد ضم شبه جزيرة القرم لروسيا عام 2014، وهو ما تضمنته العقيدة العسكرية البحرية الجديدة التي صادق عليها الرئيس بوتين في 26 جويلية 2015، حيث نصت الوثيقة على ضمان وجود عسكري بحري "دائم" لروسيا في البحر المتوسط، وتعزيز المواقع الإستراتيجية لروسيا في البحر الأسود، ردا على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في البحر الأسود على خلفية الأزمة الأوكرانية، وقد عظم هذا من أهمية المنطقة بصفة عامة خاصة في الأولويات الروسية[2].
- التغير في ميزان القوى الدولي مع تصاعد القدرات الروسية والتراجع النسبي في القدرات الأمريكية، فالنظام الدولي قد تغير بالفعل باتجاه التعددية، وعودة روسيا كقوة فاعلة أصبح واقعا نتيجة النمو المضطرد في قدراتها الشاملة على مدى العقد ونصف الماضيين، وقد كشفت الأزمة الأوكرانية التي بدأت في نوفمبر من العام 2013 عن عمق التناقض في المصالح بين موسكو، القوة العائدة، التي تعمل جاهدة على استعادة نفوذها وتأثيرها الدولي والإقليمي، وترفض أن تكون مجرد ظل أو تابع للولايات المتحدة، ولم تعد تقبل النظام الأحادي القطبية التي تنفرد واشنطن بإدارة قضاياه على الصعيدين الدولي والإقليمي وتسعى مع قوى دولية وإقليمية أخرى لتغييره، والولايات المتحدة التي لا تتصور تراجعها عن إستراتيجيتها العالمية، ومكانة القائد في النظام الدولي، وترفض أن تشاركها أي قوة أخرى مواطن القوة والتأثير به. وفي الوقت الذي تسعى فيه روسيا إلى إدارة جماعية للشأن الدولي والإقليمي، لا تقبل الولايات المتحدة إلا بانفرادها كقطب أوحد[3].
- تحتاج روسيا إلى التقليل من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية، وهو ما يدفعها إلى إقامة شراكة إستراتيجية مع العالم العربي، حيث تسمح هذه الشراكة لروسيا بالقيام بدور أكبر على

---

[1]-فراس محمد أحمد الجحيشي، **التوازنات الإستراتيجية في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،2015 ، ص 70.

[2]-نورهان الشيخ، **صعود الدور الروسي في المنطقة: الدوافع والأبعاد**،مجلة آراء حول الخليج، العدد 103، ديسمبر 2015، على الرابط الالكتروني: *araa.sa/index.php?view=article&id=3609:2015*

[3]- نورهان الشيخ، صعود الدور الروسي في المنطقة: الدوافع والأبعاد، مرجع سابق.

الساحة الدولية، كما أن بناء علاقات جيدة مع هذه الدول سوف يساعد على حل المشكلة الشيشانية وبالتالي تحقيق الاستقرار الداخلي في روسيا[1].

- استنزاف القدرات الإستراتيجية للولايات المتحدة عن طريق مزاحمتها في المنطقة، من خلال سعيها إلى استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط (وعلى رأسها العراق) من أجل زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة، وذلك لدعمها للدول الحليفة لها (إيران وسوريا) من ناحية، وتقوية التقارب الروسي مع دول المنطقة وتخفيفا من قوة التواجد الأمريكي الاقتصادي والتجاري الكبير في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى[2].
- إعادة تأكيد الوجود الروسي في منطقة الشرق الأوسط، إذ ترى روسيا انه إذا ما أرادت أن تحفظ هيمنتها على آسيا الوسطى، فيجب أن تعمل على تطوير العلاقات مع إيران و تستعملها كورقة ضغط لمواجهة أي ضغوط أمريكية[3].

2– الأهداف الاقتصادية:

- إن الأمن القومي الروسي بأبعاده الاقتصادية مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمنطقة نظراً لحيوية دور دول المنطقة، خاصة المملكة العربية السعودية، في إطار منظمة أوبك في تحديد أسعار النفط، ومن المعروف أن أكثر من 55% من إيرادات الموازنة الروسية تأتى من عوائد صادرات النفط والغاز، وتأثر الاقتصاد الروسي كثيرا بالانخفاض الحاد في أسعار النفط بعد رفض أوبك خفض حجم الإنتاج لتحسين الأسعار، وقد أشار الرئيس بوتين صراحة في خطابه السنوي أمام البرلمان الروسي بمجلسيه يوم 3 ديسمبر 2015، إلى أن "تراجع أسعار النفط أدى إلى مصاعب اقتصادية انعكست على حياة المواطن العادي". وقد ضاعف هذا من أهمية المنطقة لدى موسكو انطلاقا من ضرورة التنسيق فيما يتعلق بأسعار النفط، نظرا لدور قطاع الطاقة في تعزيز قدراتها المتنامية وضمان استقرارها الاقتصادي ومن ثم السياسي، وتوفير الموارد اللازمة لدور فاعل دوليا وإقليميا، وعلى سبيل المثال، تتحمل روسيا نفقات ضرباتها العسكرية في سوريا بالكامل، والتي تبلغ 4,2 مليون دولار يوميا، وما كان لروسيا أن تقدم على مثل هذه الخطوة دون اقتصاد قوي[4].

---

[1]–خديجة لعريبي، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2013–2014، ص 113.

[2]–أماني عبد الكريم علي سليمان،**أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي (2011–2016)**،المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الالكتروني: http://democraticac.de/?p=34573.

[3]–خديجة لعريبي، مرجع سابق، ص 116.

[4]– نورهان الشيخ، صعود الدور الروسي في المنطقة: الدوافع والأبعاد، مرجع سابق.

ومن ثم تسعى روسيا إلى التنسيق والتعاون مع المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة الثانية عالميا في حجم الإنتاج بعد روسيا والأولى في تصدير النفط، من أجل الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج.

- أن معظم دول هذه المنطقة من أكبر دول العالم في إنتاج النفط ا ولغاز، وهذا ما يعني أنها تساهم بقدر كبير في نمو الاقتصاد العالمي الذي تعتبر فيه الطاقة العصب الحيوي، الأمر الذي سيجعل هذه المنطقة مركز استقطاب عالمي تتركز فيه مصالح الدول الكبرى حول ضمان توريدات النفط والغاز الطبيعي، فاقتصاديات هذه الدول تعتمد على عائدات النفط بالدرجة الأولى وهذا ما يجعل منها اقتصاديات ريعية تتأثر بأسعار النفط والغا ، وهي النقطة التي تشترك فيها روسيا مع هذه الدول باعتبار أن اقتصادها عبارة عن اقتصاد ريعي، وبالتالي فإن تعاون روسيا معها يعني التحكم في الأسعار وضمان استقرارها بما يخدم اقتصادها .
- تتمتع اقتصاديات هذه الدول بعوائد مالية ضخمة وهذا يعني أن فتح باب الاستثمارات الروسية في هذه الدول سيدعم اقتصادها الوطني، كما أن جذب مستثمري هذه الدول إلى روسيا سيعود بالربح والفائدة عليها.
- يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الضعيفة في أغلب دول هذه المنطقة، ما يدفع روسيا إلى الاستفادة من خبرتها الصناعية خاصة في مجال الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز، أن دول المنطقة التي تفتقر لموارد الطاقة سواء النفط أو الغاز سيجعل منها أسواق مهمة لتصدير الغاز والنفط الروسي باعتباره من الأسواق القريبة بدل استيرادها من دول أخرى[1].
- ترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسية، هي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية، والتعاون العسكري، ويحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع الدول العربية، لاسيما دول الخليج العربي، ويلي ذلك أوجه التعاون الأخرى، سواء في المجال التقني أو الاقتصادي أو الاستراتيجي العسكري، فقطاع الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقي فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية– الروسية في المستقبل والدعامة الأساسية لها[2].

---

[1]–نجاة مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة(دراسة حالة سوريا)**، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية و إستراتيجية،– جامعة بسكرة، 2015 – 2014 ، ص ص 102 – 101 .

[2]–نورهان الشيخ،**مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، على الرابط الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/1846

إن روسيا تنظر إلى دول الخليج، لا سيما السعودية، كحليف لها في سوق الطاقة العالمية، وليس منافسة أحدهما للآخر، ويتم التنسيق والتعاون بين روسيا والدول العربية في مجال الطاقة في إطار محورين أساسيين:

- أولهما: الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب.
- ثانيهما: الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي والإقبال الشديد من جانب شركات النفط الروسية على الاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية، من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج[1].

فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال 15 شركة كبري بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، وتعد الشركات الروسية، خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم"، من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة. وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتي تعد نواة لتطوير التعاون في هذا المجال، وفي مقدمتها السعودية، ومصر، والجزائر، والسودان، وسوريا، وليبيا.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تمثل المنطقة العربية سوقا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية والمعمرة، مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب. وبحسب الإحصائيات الرسمية المنشورة على موقع"Russian-Trade"، فقد بلغ حجم التبادل التجاري خلال سنة 2016 بين روسيا والدول العربية 14.48مليار دولار. وتأتي مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة، حيث وصل مبلغ التبادل بين مصر و روسيا إلى 4.15 مليار دولار، و بين الجزائر و روسيا 3.79 مليار دولار[2].

كذلك تسعي روسيا إلي تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة، ليس انطلاقا من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية، ولكن نظرا لما تمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومي، وذلك ليس فقط لحلفائها

[1]-نورهان الشيخ،مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية،مرجع سابق.

[2]-التبادل التجاري بين روسيا والعالم العربي لعام 2016، على الرابط الالكتروني:https://arabic.sputniknews.com/infographics/20170328

التقليديين في المنطقة، لاسيما سوريا والجزائر وليبيا واليمن، ولكن من خلال فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي، والتي تعد سوقا تقليدية للولايات المتحدة[1].

المحور الثالث: توجهات الموقف الروسي من الثورات العربية: محاولة إحياء الدور

من خلال تتبع المواقف الروسية، وتصريحات القادة والمسؤولين الروس، تتضح مجموعة من القواسم والتوجهات العامة التي تميز بها الموقف الروسي من الثورات العربية، أهمها[2]:

1– تفاوت الاهتمام الروسي بثورات الربيع العربي من دولة عربية لأخرى:

فقد حظيت التطورات في ليبيا وسوريا بالاهتمام الأكبر من جانب روسيا، يلي ذلك مصر، ثم اليمن والبحرين؛ مع تفاوت واضح في الاهتمام، في حين لم تحظى تونس باهتمام يذكر، ويرتبط هذا بتفاوت حجم المصالح الروسية.

2– التحفظ النسبي والبطء في رد الفعل:

تميزت المواقف الروسية من الثورات العربية بالتحفظ النسبي، والتأني الواضح الذي وصل حد البطء في رد الفعل، وعادة ما التزمت روسيا الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وتفاقمها، أو إزاحة مَن بالسلطة كما حدث في تونس ومصر، ففي الحالة التونسية، ورغم بدء التطورات في ديسمبر إلا أن روسيا لم تبدِ موقفا واضحا إلا بعد تنحي بن علي وهروبه.

وقد تجلى الحذر الروسي، والحرص على الموقف الوسط، والاحتفاظ بقدر من التوازن بين السلطة والثوار في الحالة الليبية؛ حيث أكدت روسيا حرصها على علاقاتها الدبلوماسية مع السلطات الليبية دون التنديد بالطبع بالثوار، وكان أول موقف واضح عكس هذا التوازن من جانب روسيا داخل مجلس الأمن بالموافقة على القرار 1970 ، وعدم استخدام حق النقض على القرار رقم 1973، والذي يمكن قراءته على أنه موقف وسط تضمن دعما غير مباشر للثوار، وعزوفا عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة حلف الأطلنطي، والذي كان يتطلب استخدام الفيتو.

3– الدعوة إلى نبذ العنف وأهمية الحل السياسي من خلال الحوار الوطني:

فقد دأبت روسيا على التأكيد على أهمية التغيير السلمي، ونبذ العنف، والدعوة إلى الحوار، والحل السياسي ضمن الأطر القانونية، وعلى أساس الوفاق الوطني، وهو توجه ثابت في الموقف الروسي من كل

---

[1]- نورهان الشيخ،مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مرجع سابق.

[2]– نورهان الشيخ، "الموقف الروسي من الثورات العربية:رؤية تحليلية"، التقرير الاستراتيجي التاسع،على الرابط الالكتروني:www.albayan.co.uk/Fileslib/articleimages/takrir/4-9.pdf

الثورات العربية، ورفضت موسكو استخدام القوة من جانب السلطة في مواجهة الثوار، دون تنديد أو شجب يمثل انتقادا مباشرا للسلطات الحاكمة.

ففي 2 فيفري وخلال الثورة المصرية أكد وزير الخارجية " لافروف" أن روسيا مهتمة باستقرار وازدهار مصر كدولة ديمقراطية، وأن تحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة سليمة وبأسرع وقت.

4- تباين مستوى الدعم للسلطة الحاكمة في مواجهة الثوار:

خلافا للعهد السوفيتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روسيا تأييدًا صريحًا للثورة والثوار في أي بلد عربي، ولا يوجد نمط واحد لعلاقة روسيا بالسلطة في بلدان الربيع العربي، فعلى حين التزمت روسيا ما يشبه الحياد في الحالة التونسية والمصرية، وأيضًا في حالة اليمن والبحرين.

فإنها أبدت مواقف مؤيدة للسلطة الحاكمة في ليبيا وسوريا مع اختلاف نمط ودرجة التأييد، فقد اتسم الموقف الروسي من الثورة الليبية بالتوازن مع ميل إلى الحفاظ على العلاقة بنظام القذافي، ففي بدايات الأزمة الليبية، رأت روسيا أنها حرب أهلية، ورفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، إلا أنه من ناحية أخرى، أعلن الرئيس الروسي" دميتري مدفيديف" أن نظام القذافي فقد شرعيته، ويجب عليه الرحيل، وأن الأهم هو مراعاة مصالح جميع المواطنين الليبيين .

5- رفض التدخل الخارجي في مسار الثورات:

أكدت روسيا دوما على رفضها التدخل الخارجي في مسار الأحداث، فقد رأت روسيا أن شعوب المنطقة قادرة على تقرير مصيرها وتحديد م تقبل بلادها، دون أي تدخل خارجي في شئونها وفرض وصفات للإصلاح عليها، وأعلن سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن موسكو لا تعتبر من المفيد فرض إنذارات من الخارج على السلطة والشعب المصريين، وأن السياسيين المصريين والشعب المصري يعرفون كيفية حل تلك المشاكل[1].

ورغم أن روسيا لم تستخدم حق النقض(الفيتو) لمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، الذي يقضي بفرض حظر جوي على ليبيا، إلا أنها عادت وانتقدت بشدة الطريقة التي تنفذ بها الولايات المتحدة وحلفاؤها القرار، وأكدت مرارًا أنها انحرفت عن المسار الشرعي الذي حدده القرار، وأنها ترفض التدخل على هذا النحو من جانب حلف الأطلنطي.

ما تجدر الإشارة إليه أن روسيا كفاعل دولي تتبنى مقاربة تختلف عن الدول الأخرى في تعاملها مع دول الشرق الأوسط، فروسيا تعتبر أكثر ميلا واستعدادًا للتعاون مع العالم العربي ككيان إقليمي، وهي بذلك

1- نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية:رؤية تحليلية، مرجع سابق.

تختلف في موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي، وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر "شرق أوسطي"أو"متوسطي"غير متجانس أو محدد الهوية، وتجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية[1].

فروسيا تسعى إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية، تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية والحفاظ على وجودها وإعادة إحياء دورها، ويعتبر موقفها من سوريا خطوة هامة لتعزيز الثقة في روسيا كحليف وشريك قادر على الدفاع عن مصالحه ومصالح شركائه.

المحور الرابع: الموقف الروسي من الأزمة السورية: بين التسوية والتصعيد

يتسم الموقف الروسي في سوريا بسمات مميزة لابد من تسليط الضوء عليها، لأنها تعكس سياسة روسيا الراغبة في استعادة مكانتها كفاعل هام على المستوى الدولي، خاصة و أن نشوب الثورة السورية تزامن مع استعداد روسيا للعودة إلى تأدية دور على الصعيد العالمي باعتبارها قوة عظمى بعد أن أثبتت نفسها في جورجيا، وبناء على قناعة أن الولايات المتحدة سوف تتراجع من منطقة الشرق الأوسط بعد فشل تجربتها في أفغانستان والعراق.

1- واقع الأزمة السورية وتطوراتها:

لا يمكن فصل الثورة السورية عن المناخ الثوري العربي الذي ساد المنطقة العربية ولا يمكن تحليلها خارج سياقاته، فبعد نجاح الثورتين التونسية و المصرية فقد اندلعت الثورة في سوريا من خلال احتجاجات مدينة درعا في أوائل فيفري 2011 ضد النظام في سوريا[2]، وقد انطوت على العديد من الأحداث والخلفيات.

شهدت الثورة السورية منعرجات ومراحل فارقة كان لكل منها طبيعة خاصة تميزها عن غيرها، فقد بدأت ثورة شعبية سلمية عفوية ليس وراءها حزب معين ولا يحكمها برنامج محدد، متأثرة بموجة الثورات العربية لاسيما في تونس ومصر، مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وصولا إلى المطالبة بإسقاط النظام وتعرض خلالها الشعب السوري لكل أساليب القمع والتنكيل، ولم ينجح الثوار حينها في توحيد صفوفهم برغم الحاضنة الشعبية التي كانت داعمًا لهم منذ بدء ثورتهم[3].

---

[1]- نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية:رؤية تحليلية، مرجع سابق.

[2]-جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا :الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، بيروت :شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2013، ص 202.

[3]–شدوى محمد إبراهيم بسيوني، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة (2011–2016)"، المركز الديمقراطي العربي على الرابط الالكتروني: http://democraticac.de/?p=33933

لم تستمر مرحلة الثورة السلمية طويلا في سوريا بسبب اعتماد النظام على القوة المفرطة في قمع الاحتجاجات واستخدام الميليشيات لمواجهة الثورة، مما أدى إلى تسليح الثورة، أين فرضت المواجهة المسلحة نفسها على الثورة في العام الثاني. مع رفض النظام الإصلاح، ابتدأت الحركات الاحتجاجية في الظهور في أواخر يناير 2011 حيث دعا ناشطون سوريين إلى الاعتصام يومي الرابع والخامس من فيفري 2011 أمام مبنى مجلس الشعب السوري للمطالبة بالإصلاح إلا أن السلطة احتوت هذه الدعوة من خلال تفاهمها مع قوى المعارضة السورية، والعمل على انجاز الإصلاحات من خلال الحوار.

وعليه، فالثورة السورية لم تنتقل إلى طور الثورة المسلحة إلا مع بداية مطلع عام 2012 وذلك لعدة أسباب:

- انسداد أفق النضال السلمي داخلياً بسبب إفراط النظام في العنف ضد المتظاهرين.
- انسداد أفق الحل السياسي خارجياً، وعدم الوصول إلى حل سياسي مع النظام.
- انسداد أفق الحل العسكري الخارجي بعد استخدام روسيا والصين حق النقض "الفيتو" ضد مشاريع قرارات أممية تدين النظام السوري.
- اقتناع السوريين بعدم إمكانية تكرار النموذج الليبي[1].

وعليه، يمكن اعتبار منتصف يناير 2012 بداية فعلية لتبنى الثورة السورية الكفاح المسلح بقيام مجموعات من "الجيش السوري الحر" بالدخول إلى مدينة حلب في 20 جوان 2012، فكانت معركة حلب هي الأكبر والأطول بعد أن نجح "الجيش الحر"في السيطرة على غالبية مناطق الريف الشرقي والشمالي للمدينة، ليغدو نقطة تجمع رئيسية لقوات الجيش الحر في ريف حلب.

2– الموقف الروسي من الأزمة السورية:

- منذ بداية الأزمة، عملت روسيا على دعم النظام السوري، وأصرت على التشكيك في القوى الثورية في سوريا من حيث المنطلقات التي تحملها وأهدافها، وهو ما جعلها تدافع عن مشروعية لجوء نظام الأسد إلى استخدام القوة ضد شعبه، وقد ساهم هذا الموقف الروسي من الأزمة، في تشجيع نظام الأسد على السير في طريق الحل غير السلمي في تعامله مع الشعب السوري،كما عمل على إعطائه فرصة للمناورة السياسية[2].

[1]-رابحة سيف علام ومحمود حمدي أبو القاسم، **الثورة السورية: التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية**، القاهرة: كراسات إستراتيجية، العدد 236، 2013، ص90.

[2]-خديجة لعريبي، مرجع سابق، ص 154.

- وقد جاء الردّ الروسي على مجموعة التطورات بتعزيز الوضع الأمني للنظام، عبر مساعدته على تطوير إستراتيجية عسكرية تستجيب للتطورات الميدانية، وتأهيله للاستمرار في الصراع ومواجهة الثوار المتواجدين في مدينة دمشق، وعملت روسيا على إبقاء باب التعاون مع الغرب مفتوحا بشأن سوريا، وتلبية مطلب المبعوث المشترك الأخضر الإبراهيمي عقد لقاء ثنائي روسي–أمريكي للتوافق بشأن كيفية تطبيق جنيف دون تعديلها. لكن روسيا أبدت التباسا في موقفها من الأزمة، حيث تمسكت برأيها تجاه تسوية جنيف وإبقاء الجيش وضمان المشاركة للأقليات، في حين أبدت عدم اعتمادها كليا على بشار الأسد في هذه الأزمة[1].

وقد تشكل الموقف الروسي المؤيد للنظام القائم، رغم المعارضة الدولية، بناء على العلاقات السورية–الروسية التي تمثل بُعدا مركزيا في الرؤية الإستراتيجية الروسية من خلال موقع سوريا من المنظور الاستراتيجي الروسي، والذي يتضح في النقاط التالية:

1. تُشكل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، إذ تشكِّل التجارة الروسية–السورية ما نسبته 20% من إجمالي التجارة العربية–الروسية، كما أنها تشهد تناميًا؛ إذ ارتفعت التجارة الروسية–السورية إلى 1.92 مليار دولار عام 2011 بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010. من ناحية أخرى، تصل الاستثمارات الروسية في سوريا إلى حوالي 20 مليار دولار[2]،كما أن الشركات الروسية لا سيما في القطاع الطاقوي تُعد من أبرز الشركات العاملة في سوريا مثل شركة تاتنفت، وشركة سويوزمنتغاز، وبعض فروع شركة غازبروم.. إلخ.
2. تشكل القاعدة البحرية في سوريا (طرطوس) القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط، وهي موجودة عملاً باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام 1971، ولكن استمرارها كلّف روسيا إعفاء لسوريا من ديون بلغت 9.8 مليار دولار عام 2006، إلى جانب حصول روسيا على بعض التسهيلات كذلك في اللاذقية.
3. تُعد سوريا إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي، إذ شكّل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 7% عام 2010، والتي بلغت 700 مليون دولار، كما أن سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام 2013، منها 960 مليون

---

[1]- خديجة لعريبي، مرجع سابق، ص 155.

[2]- وليد عبد الحي، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**،مركز الجزيرة للدراسات،على الرابط الالكتروني:http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html

دولار عام 2011، وحوالي 550 مليون دولار عام 2012طبقًا لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو (كاست)، وهي تقريبًا نفس قيمة المبيعات العسكرية الروسية لسوريا خلال الفترة من 2010-2006، مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من 2006-2013 حوالي ثمانية مليارات دولار[1].

4. المساندة الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين، فإذا كانت روسيا قد ساندت سوريا في مواقف عديدة، فإن سوريا كانت من بين قلة من الدول التي أعلنت بشكل واضح تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008، وتأييدها للعب روسيا دورا في الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، إضافة إلى تأييد السياسات الروسية في الصراع الداخلي في داغستان والشيشان[2].

لا تقتصر أهمية الدور الروسي في حماية النظام على تدفّق الأسلحة والذخائر، بل يتعدّى الأمر ذلك ليشمل الحماية السياسية التي توفّرها موسكو لدمشق من خلال استعمالها حقّ النقض ضد كل مشاريع القرارات التي تقدّمت بها الدول الغربية إلى مجلس الأمن لإدانة النظام السوري، واتخاذ إجراءات رادعة ضده تحت الفصل السابع لشرعة الأمم المتحدة[3]. وهكذا تظهر حيوية الدور الروسي الداعم للرئيس الأسد منذ بدء الأزمة، ويبدو أن هذا الدعم مرشّح للاستمرار طالما أنه يخدم المصالح الحيوية الروسية سواء في الجيوبوليتيك الإقليمي أو في عملية تصحيح العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى.

الخاتمة:

من خلال مناقشة المحاور السابقة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يتأتى اهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط من منطق الاستجابة للموقع الجيوسياسي، الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة والعالمية القريبة منها كمصادر تهديد للأمن القومي، ولإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني، أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي.

---

1 - وليد عبد الحي، مرجع سابق.

2 – نفس المرجع .

3- حسني عمادحسني العوضي، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2016 – 2011** ،مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط،على الرابط الالكتروني :http://www.beirutme.com/?p=19073

وهو ما يتطلب منها مزيدا من الاهتمام بهذه المنطقة، ولاسيما وأن روسيا تعمل لأجل استعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية.

- تنطلق روسيا في تدخّلها في الأزمة السورية من فهمٍ كلاسيكي للقانون الدولي، يرتكز على مبدأ السيادة الوطنية وسيطرة الدولة على أراضيها دون أي تدخل خارجي لا يمر عبر مجلس الأمن، وتدّعي أن تتحمّل مسؤولية أخلاقية في إرساء هذا المبدأ وتأكيده، بوصفه محددًا رئيسًا في العلاقات الدولية لمواجهة الخروقات الغربية.

- قاربت روسيا الثورة في سوريا من منظور جيواستراتيجي، حيث ترى أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيواستراتيجي لها في منطقة الشرق الأوسط، لذلك قررت مناهضة الثورة ومواجهة من يؤيدها ومساندة النظام من خلال استخدام حق النقض لثلاث مرات، واستخدام القوة العسكرية (التدخل العسكري المباشر).

- تختلف روسيا مع الولايات المتحدة في عدد من الموضوعات، وأبرزها على المستوى الاستراتيجي: فروسيا ترفض التفرد الأميركي وتسعى لعالم متعدد الأقطاب، كما تصر على ضرورة إدارة العلاقات الدولية عبر تعددية قطبية وبخاصة في الشرق الأوسط، وقد شكّلت الأزمة السورية فرصة للتعبير الفعلي عن هذا التوجه.

قائمة المراجع:

- **باللغة العربية:**

– جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوري :الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت،2013 .

– رابحة سيف علام ومحمود حمدي أبو القاسم، **الثورة السورية: التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية**، كراسات إستراتيجية، العدد 236،القاهرة، 2013.

– عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء 03، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت،1982.

– علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي–الصهيوني**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،الطبعة الثانية، بيروت، 2015.

– عمر كامل حسن،**النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي**،داررسلان،سوريا، 2008.

- فراس محمد أحمد الجحيشي، **التوازنات الإستراتيجية في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،2015.

– محمد السيد سليم، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، (العدد 170)،أكتوبر 2007.

– محمد علي حلة،**موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية(1918–2008)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2014.

– ليونيد مليتشين، **تاريخ روسيا الحديثة من يلستين الى بوتين**، ترجمة طه الولي، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا،2001.

– لمى مضر الإمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية،، بيروت،2009.

– ممدوح محمود مصطفى منصور، **الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**، (دمن :مكتبة مدبولي،دسن.) .

– ناظم عبد الواحد جاسور، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي، عمان، 2004.

– ناظم عبد الواحد جاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2007.

–نصري ذياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، الجندارية للنشر والتوزيع، 2001.

- **باللغة الأجنبية:**

- Caroline Ibos-Hervé, « **Les diplomates russes et la politique étrangère** », Etudes du CERI, no 32, octobre 1997.

-Thomas gomart, **Vladimir poutine ou les avatars de la politique étrangère russe**, politique étranger, 3-4 /2003 .

المواقع الالكترونية:

–أماني عبد الكريم علي سليمان،أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي (2011–2016)،المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الالكتروني:http://democraticac.de/?p=33933

–أيمن خيري، بوتين الأمم المتحدة هي الآلية الشرعية الدولية الوحيدة .... ،على الرابط الالكتروني:**www.alriyadh.com**

-حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2016 - 2011 (،مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط،على الرابط الالكتروني :http://www.beirutme.com/?p=19073

-شدوى محمد إبراهيم بسيوني، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة (2011-2016)، المركز الديمقراطي العربي على الرابط الالكتروني: http://democraticac.de/?p=33933

-نورهان الشيخ،مصالح ثابتة و معطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، على الرابط الالكتروني:http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/1846

نورهان الشيخ،مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية،

– نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية:رؤية تحليلية، التقرير الاستراتيجي التاسع، www.albayan.co.uk/Fileslib/articleimages/takrir/4-9.pdf

-Bernard Lewis,”Rethinking The Middle East”,foreignaffairs,https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/1992-09-01/rethinking-middle-east

-ROMER Jean-Christophe, "La politique étrangère russe sous Boris Eltsine", AFRI 2001, volume II, Disponible sur <http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/romer2001.pdf